إن السياسة التي تتّبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، لا تنسجم مع هدف الإستيطان فقط، بل تهدف أيضاً إلى إلحاق اقتصاد هذه الأراضي ودمجه في اقتصاد الدولة اليهودية. فأقصى ما يمكن أن تسمح به إسرائيل، حتى من منظور مفاوضات «الحكم الذاتي» الدائرة الآن، هو «إدارة عربية ــ إسرائيلية مشتركة» لمياه الضفة الغربية، على حد تعبير مئير بن ــ مئير؛ وهذا يعني أن هذه «الإدارة» ستكون جزءاً من الإدارة الأوسع، المشرفة على شبكة المياه الممتدة في المناطق الواقعة في غربي نهر الاردن. أي أنها ستكون خاضعة دائماً لـ «الفيتو» الإسرائيلي الذي يُمنع الفلسطينيون بموجبه من الادلاء بأي رأي أو اتخاذ أي موقف إزاء استغلال إسرائيل لموارد المياه في كل فلسطين. إن هذا الأمر يهدف، أول ما يهدف، إلى إلغاء ما يمكن تسميته بالتنمية الإقتصادية الفلسطينية. لذلك، فإن فلسطينيي الأراضي المحتلّة يرون في هذه الأمور شواهد قاطعة على نوايا إسرائيل الهادفة إلى دمج هذه الأراضي في اقتصاد الدولة اليهودية، أو الهادفة ــ على الأقل ــ إلى السيطرة على عصب الحياة بالنسبة لهؤلاء. ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة، يتوصل المرء إلى حقيقة مفادها انه بعد زرع كل مستوطنة يهودية جديدة في مدن الضفة الغربية أو حولها تحدث هجرة مضاعفة من سكان هذه المدن، ينصرف جزء من أفرادها للعمل في البلدان العربية المجاورة، ويذهب الجزء الآخر سعياً وراء لقمة الخبز في الإقتصاد القائم فوق أراضي العام ١٩٤٨. فاقتصاد الضفة الغربية زراعي في الأساس، ولا يمكنه المحافظة على مقوّماته، إذا كانت نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٤ ٪.

لندن: **مصطفى كركوتي**